صيغ الحدث والوظائف النحوية
دراسة دلالية نحوية

الدكتور/عبدالغني شوقي الأدبعي
أستاذ النحو والصرف المساعد
بقسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة ذمار

مقدمة:

لاحظ النحاة القدامى، أن الفعل أو ما يشتق منه ترتبط به عدة عناصر في الجملة، تتشكل بينها وبينه وظائف نحوية من خلال التركيب. ومن ثم ذهبوا إلى أنه عامل في تلك العناصر، وهي معمولة له: كالفاعل والمفاعيل.

وعلم اللغة الحديث لا يقر بنظرية العامل والمعمول،و إنما يكون الحدث نفسه محورا لتلك العلاقات ترتبط به ، وليس هناك عامل ومعمول، وهذا البحث سيلقي الضوء على صيغ الحدث من حيث دلالتها ووظيفة تلك الصيغ، وكونها محورا للعلاقات النحوية في الجملة، ونوع تلك العلاقات مع كل صيغة.

الحدث وصيغه :

الحدث عند المناطقة هو: «وجود الشيء بعد عدمه»[1] أي: أنه مجـرد حـدوث الشيء، وفي عرف النحاة: الحدث هو المصدر.[2]

وقد أطلق عليه ابن جني اسم (الحدث الصافي)، قال:« المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة .. وإنما هو ذلك الحـدث الـصافي كالـضرب أو القتـل والأكـل والشرب».[3]

صيغ الحدث: للحدث صيغ تدل عليه فقد تدل عليه مجرداً من دون دلالـة على شيء آخر، وقد تدل عليه وعلى معان أخرى وهذه الصيغ هي:

أ ـ **المصدر** : فهو يدل على مجرد الحدث،[4] ودلالته على الحدث دلالـة مطابقـة وليست دلالة ضمنية ، لأن الحدث هو كل معنى المصدر.[5]

فالمصدر لا يدل بذاته إلا على المعنى المجرد« فلا علاقة له – في الغالب – بزمـان ولا مكان ولا تأنيث ولا تذكير ، ولا علمية ولا عددية ، ولا هيئة ،ولا شيء آخر غير ذلك المعنى المجرد».[6] وهو عند البصريين أصل المشتقات الأخرى ، والكوفيون يرون أن الفعل الماضي هو الأصل .[7]

ب ـ **الفعل** : هو الصيغة الثانية التي تدل على الحدث مع دلالته على معنى آخـر، وهو عند سيبويه: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطـع »[8] وجـاء في تفسير ذلك:«هو ما دل على حدث في زمن ماض ، أو مستقبل ، وما أشبه ذلك .. فكل شيء دل على ما ذكرناه معا فهو فعل.. ».[9]

فالفعل فيه عنصران : عنصر الحدث ، وعنصر الزمن، ودلالة الفعل على الحدث دلالة ضمنية ، لا مطابقة بخلاف المصدر؛ لأن الحدث جزء من معنى الفعل ، فهو يدل إلى جانب الحدث على الزمن،[10] على أن معنى الحدث الذي يدل عليه الفعل مع اقترانه

بالزمن يكون مجردا من الذات وغيرها.[11]

الزمن في الفعل:

للزمن في الفعل سياقان : سياق داخلي تدل عليه الصيغة،« فالفعل يدل على الزمن بالصيغة»،[12] وهذا هو ما يعرف بالزمن الأساسي،وهو الذي ذكر النحاة أنه ينقسم إلى ماض ومضارع (حال) وأمر (مستقبل).

و أما السياق الآخر للزمن في الفعل فهو سياق خارجي؛ إذ أن مجيء الفعل على صيغة الماضي لا يدل بالضرورة على أن الزمن في الجملة هو للماضي فقد يكون لغير ذلك بدلالة السياق، و هذا ما يسمى بالزمن النحوي وهو زمن فرعي لا تدل عليه الصيغة وإنما يدل عليه السياق النحوي في الجملة .

ج ــ **الصفة** : هذا المصطلح استخدمه د. تمام حسان ، وقد أراد به المشتقات الأخرى غير الفعل، وذلك لما بين هذه الصفات من خصائص مشتركة، ومن أهمها دلالتها على الموصوف بالحدث.[13]

فهي تدل على المعنى والذات معا،[14] أي أن لها جانبين هما:الحدث والذات الموصوفة بالحدث،و أما الزمن في الصفة فليس له علاقة بمبناها كما في الفعل ؛ إذ أن الصفة لا ينسب إليها الزمن مفردة خارج السياق ، وإنما يكون الزمن وظيفة السياق، فزمنها نحوي وليس صرفيا.[15]

وهذه الصفات،أي:المشتقات تشترك في دلالتها على الحدث والذات وتختلف فيما بينها على النحو التالي :

اسم الفاعل: وتدل هذه الصيغة على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجددا،«فدلالته على المعنى الحادث دلالة عارضة تطرأ وتزول ، فليس له صفة الثبات والدوام ولا ما يشبهها»[16] أي: أنه لا يدل على ثبوت المعنى مقترناً بالذات، فقد ينقطع ذلك الاقتران ويتجدد ، وهذه الدلالة جعلها النحاة بصيغته العرفية ، وذلك على

الأغلب.

وهناك من النحاة من يرى أن اسم الفاعل يحتمل دلالته على الثبوت، ومنهم الدكتور فاضل السامرائي الذي يرى أن:« دلالة اسم الفاعل ليست كدلالة الفعل ، فقولك: (هو ضاربٌ محمدا) ، يحتمل الضرب،وتكرار حصوله في الماضي بخلاف الفعل الماضي، فإنه يدل على أنه حصل وانقطع، تقول: (كان سعيد كَذَب)، (وكان سعيد كاذبا) فالفعل الماضي (كذب) يدل على أن سعيد وقع منه (كذب) ، وأما اسم الفاعل (كاذب) فهو يدل على ثبوت هذه الصفة فيه في الماضي ».[17]

ويعني ذلك التباس اسم الفاعل بالصفة المشبهة؛ لأنها تدل على الثبوت والدوام عند النحاة.

والأرجح أن اسم الفاعل يدل على وصف القائم بالحدث منقطعا متجددا،لا على سبيل الدوام والثبوت، وأنه قد يدل على الثبوت والدوام بموجب السياق ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في القرآن في قوله تعالى : ﴿ إن الله فالق الحب والنوى ﴾ [18] وفي قوله: ﴿ فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا ﴾. [19]

«اسم المفعول: وهو صيغة المفعول وتدل على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد، صيغة المبالغة: وتدل على وصف الفاعل بالحدث على طريقة المبالغة والتكثير.

الصفة المشبهة: تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت.
صيغة التفضيل: وتدل على الفاعل على سبيل تفضيله على غيره». [20]

الوظائف النحوية وصيغ الحدث :

الوظيفة النحوية من منظور بنيوي« هي المنزلة التي يتبوؤها أي عنصر من عناصر الكلام في البنية التركيبية للسياق الذي يرد فيه».[21] فالتركيب عنصر أساسي في تحديد الوظائف النحوية؛ ولذلك كانت لفتة ذكية من ابن مالك في تعريف الإعراب إذ

قال: « وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا المعنى الحادث فيها بالتركيب».[22]

فالعلاقات بين الكلمات تتحدد من خلال الوظائف التي تشغلها تلك الكلمات في التركيب، فنحن لا نسلم بنظرية العامل التي أشار إليها السابقون ، وبنوا عليها النحو العربي، وإنما الصحيح أن وظيفة الكلمة في الجملة تحدد بحسب علاقتها بالكلمات الأخرى بموجب القرائن المختلفة، وهذه القرائن تظهر في القيم الخلافية بين الأبواب النحوية ، وهي المسؤولة عن اختلاف حركات الإعراب،« وتأثير القيم الخلافية في السياق بهذا التأثير يغنينا عن افتراض عامل ومعمول في الجملة»[23] وسنسلط الضوء على الوظائف النحوية مع صيغ الحدث كلاً على حدة.

أولا: الوظائف النحوية في مجال الفعل:

الصيغة التي تتمحور حولها أكثر العلاقات النحوية من صيغ الحدث هي الفعل، ولكن قدرة الحدث لها دور في تحديد العلاقات النحوية نوعا وعددا، وعدد العناصر يتوقف على قدرة الفعل، فالفعل القاصر عن إيصال أثره إلى غيره يتطلب عنصرا واحدا وهو الفاعل، والفعل ذو القدرة أو القوة بحسب تعبير سيبويه[24] ، يتطلب أكثر من عنصر فهو يتعدى إلى مفعول واحد أو أكثر.

وأكثر الأفعال في العربية متعدية أي أنها تحتاج إلى مفعول، ولا يكتمل المعنى في جملتها إلا بذلك المفعول، إذن فمن الخطأ أن يقصر تعريف الجملة الفعلية على الفعل والفاعل وحدهما، ففي كثير من التراكيب لا يمكن أن يتم المعنى بالمسند والمسند إليه دون العناصر الأخرى، فإذا اعتمدنا ذلك فإننا نهمل دور المفعولات في إكمال المعنى للجملة؛ ولذلك لا نسلم بأن المفعولات تعد من الفضلات. أي: الزيادات في التركيب.

الأفعال من حيث القدرة:

قدرة الفعل لها دور في إيجاد علاقات نحوية في الجملة ؛ لذا فالأفعال تقسم من حيث القدرة إلى:

1. الفعل اللازم:

وهو الفعل الذي لا يصل أثر الحدث فيه إلى مفعول ، ويسمى غير الواقع لان أثره لا يجاوز فاعله،[25] وهذا النوع من الأفعال يكتفي بالفاعل معه لتمام المعنى في الجملة نحو: ساد الهدوء ، أضاء النجم، فهذا البناء يتكون من عنصرين هما: صيغة الحدث الفعلية وفاعل الحدث .

2. الفعل المتعدي بواسطة :

هذا الفعل لا يتعدى بنفسه في الأصل، وإنما قد يتعدى بواسطة حرف جر أو غيره مما يؤدي إلى التعدية، نحو :(أسرف ، انتهى ، قعد ..)، فهذه الأفعال يصل أثرها إلى المفعول بواسطة حرف جر نحو:(أسرف الأحمق في ماله) ،(فماله) هي مفعول به للفعل في المعنى – لا في الاصطلاح ، ولكن الفعل لم يقع معناه وأثره على المفعول مباشرة من غير وسيط، وإنما أوصل أثره حرف الجر ، فهو الوسيط في ذلك ، وهي في الظاهر مجرورة به، وهي في المعنى في حكم المفعول به لذلك الفعل؛ لذلك يجوز في المعطوف على مثل هذا وجهان : الجر نحو : مررت بزيد وعمرٍو، والنصب نحو: مررت بزيدٍ وعَمراً.[26]

كما أن هناك وسائل لتقوية هذين النوعين السابقين من الأفعال في العربية ليصل أثرها إلى المفعول مباشرة.[27]

3. الفعل المتعدي من غير واسطة:

وهذا النوع من الأفعال لها القدرة على إيصال أثر الحدث إلى المفعول مباشرة ، ولذلك يسمى الفعل منها المجاوز أو المتعدي ومن أمثلته: (كتب – سمع – حفظ ...).

وتنقسم الأفعال المتعدية من حيث طلبها لمفعول أو أكثر إلى قسمين:

أفعال تتطلب مفعولا واحداً مثل: كتب – حفظ – أخذ ،وأفعال تتطلب مفعولين،وهي قسمان :

قسم يتطلب مفعولين، لا يصح أن يكونا مبتدأ وخبرا، نحو: أعطى وسأل و منع

وكسا وألبس.

وقسم ثان يتطلب مفعولين، يصح أن يكونا مبتدأ وخبرا: وهي أفعال القلـــوب وأفعال التحويل.

وأفعال تتطلب ثلاثة مفاعيل وهي : أرى وأعلم وأنبأ ونبأ وخبّر وحدّث.[28]

ومن خلال ذلك يمكن تحديد شكلين لمنظومة العلاقات[29] مع الفعل:

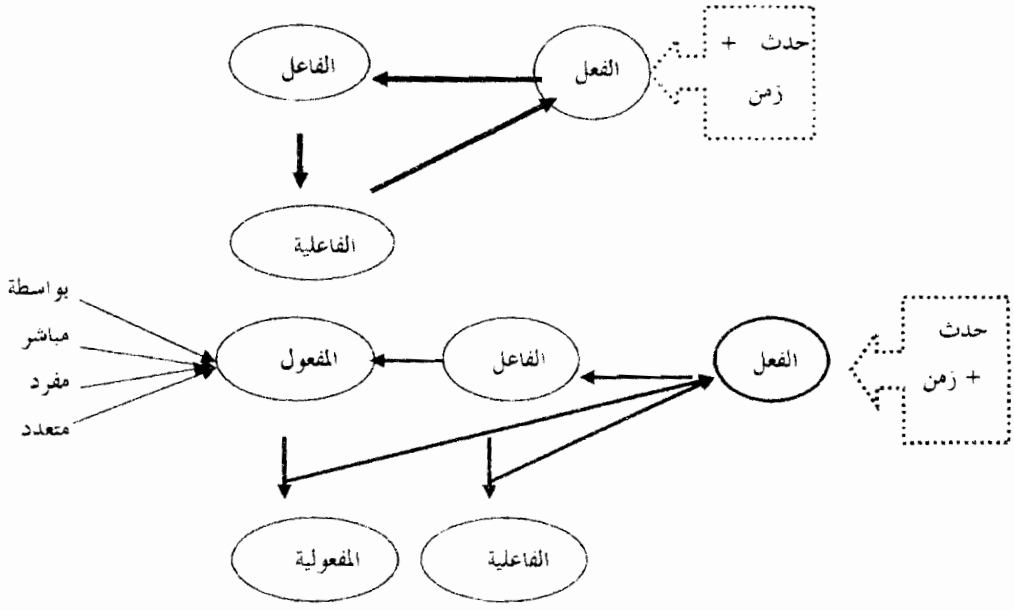

فالشكل الأول يمثل العلاقة بين الفعل اللازم والفاعل،و الشكل الثـــاني يوضـــح العلاقات مع الفعل المتعدي، وهذه العناصر تمثل منظومة الوظائف مع الفعل المتعـــدي، وتعد لازمة ليتم بها المعنى في التركيب.

توسيع مجال الفعل :

يتسع مجال الحدث بأية صيغة كانت،« فترتبط بصيغة الحدث عناصر تمتد من جهة اليسار مكونة معها علاقات نحوية أخرى، وهذه العناصر تسمى عناصر اختيارية ، وهي عناصر يطلبها (الحدث) لا على وجه اللزوم بل على وجه الاختيار وتكون واقعة تحت

تأثيره كالمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه وكالحال والتمييز».[30]

والوظائف التي تتشكل في مجال الحدث وترتبط به غالبا هي:[31]

الفاعل: وهي علاقة بين الحدث ومن قام به حقيقة أو غير حقيقة، وتظهر هذه العلاقة من خلال القرائن.

المفعول به: وهي علاقة بين الحدث ومن وقع عليه فعل الفاعل، أو جرى مجرى الواقع عليه الفعل.

المفعول فيه: وعلاقته بالحدث علاقة ظرفية فالظروف هي أوعية الأحداث تقع فيها زماناً أو مكاناً.

المفعول لأجله: وهي علاقة تتم بين الحدث وما يدل على علة وقوعه من قبل الفاعل .

المفعول المطلق: وهي علاقة بين الحدث وبين ما يؤكده من لفظه أو يبين نوعه، أو عدده.

الحال: وهي علاقة تبين الهيئة أو الكيفية التي تم فيها الحدث من قبل فاعله .

المفعول معه: وهي علاقة تدل على المصاحبة للفاعل عند وقوع الحدث.

الجار والمجرور: وهو من الوظائف الحرة التي قد تتعلق بالحدث ، أو قد تتعلق بإحدى العناصر المرتبطة بالحدث. والشكل الآتي يبين تلك العلاقات بين تلك الوظائف :

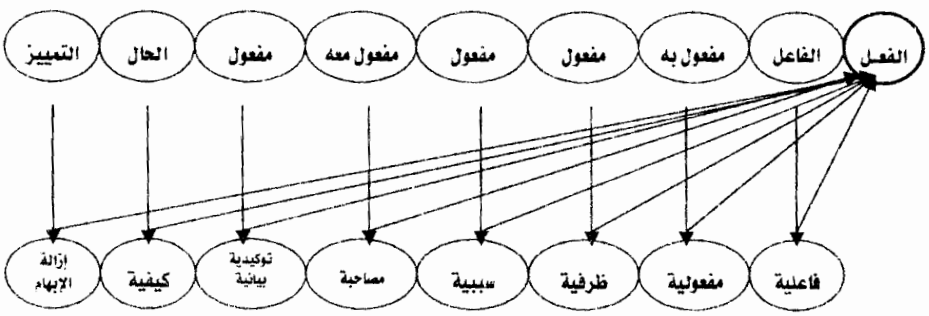

ومن الشكل السابق يتضح أن الحدث بصيغته الفعلية هو محور العلاقات في الجملة الفعلية ، فهي تدور في فلكه وترتبط به بدلالات متنوعة يدل عليها السياق في التركيب[32] .

محور العلاقات في الجملة الفعلية:

الفعل يعد محور العلاقات في الجملة الفعلية وبؤرتها؛لأنه تدور حوله العلاقات النحوية في الجملة.

وقد لاحظ القدماء أن كثيرا من الأسماء التي تأتي في تركيب يتصدره الفعل تكون مرتبطة به؛ لأنه يقتضي فاعلا يقوم به، ومفعولا يقع عليه، ومكانا وزمانا يتم فيهما ، وقد يقتضي ما يبين درجة الحدث ونوعه وسببه. ومن ثم رأوا أن الفعل يعمل في الفاعل والمفعول به والظروف والمفعول المطلق والمفعول لأجله وفي الحال، وقد جعلوا الجار والمجرور متعلقا بالفعل أو شبهه، وكل تلك العناصر تتحدد بحسب علاقتها بصيغة الحدث؛ ولذلك يكون الفعل هو المحور الأساس للجملة .[33]

ففكرة المحورية هذه يمكن أن تكون بديلا عن فكرة الإسناد في الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل، ويمكن من خلال ذلك أن تعرّ ف الجملة الفعلية بأنها: مجموعة العناصر التي ترتبط بالحدث بصيغته الفعلية بعلاقة ما في سياق تركيبي مستقل وتفيد معنى تاما.

المحور الأساسي والفرعي:

يكون الفعل محورا أساسيا للوظائف النحوية في الجملة الفعلية كما في الأشكال السابقة؛ لأنه يتم المعنى به وبمتعلقاته في الجملة، فالفعل يكون محورا أساسيا إذا تصدر الجملة، وتم المعنى به وبمتعلقاته.

وقد يكون الفعل محورا فر عيا أو ثانويا إذا لم يتصدر الجملة، ولم يكتمل المعنى به وبمتعلقاته، وفي الغالب يكون الفعل ضمن تركيب آخر .

فقد يكون في الجملة أكثر من محور ، فقد يجتمع محوران: أساسي و فرعي في جملة

واحدة، ويكون المحور الفرعي مرتبطاً بالمحور الأساسي كما هو مبين في التركيب الآتي :

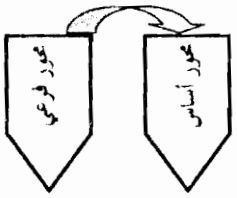

زرت أمسِ رجلاً يقرأ القرآن صباحاً خاشعاً طاعةً لله

وكما رأينا في الجملة السابقة أن الفعل [زار] شكل محوراً أساسياً في الجملة؛ فلذلك تكون هذه الجملة فعلية، وقد يكون الفعل محوراً فرعيا فقط في بناء جملة اسمية نحو:

محمدٌ زار أخاه ليلاً اطمئناناً عليه

فالفعل (زار) جاء محورا فرعيا في جملة اسمية، ومع ذلك فهو يحتفظ بقدرته على ربط العناصر به كما هو موضح في الشكل.

ثانيا:الوظائف النحوية في مجال اسمي الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة:

اسم الفاعل يدل على حدث وذات ،« وإذا أضيف اسم الفاعل فقد غُلّب فيه جانب الذات على الحدث فيه ،فيراد الاسم أو الذات فتقول: هذا سائق السيارة (بالإضافة) فتريد شخصه، وإذا لم يضف اسم الفاعل، فقد غلبنا جانب الحدث على الذات فيكون المراد الحدث لا الذات، فتقول : هذا سائقٌ السيارةَ ، أي يسوقها».[34]

وينطبق هذا أيضا على صيغ المبالغة واسم المفعول ، فإذا أضيفا غلب جانب الذات فيهما ، وإذا لم يضافا فقد غلب جانب الحدث فيهما .

ثالثا:العلاقات في مجال اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة:

اسم الفاعل تدور حوله العلاقات في الجملة لأنه يدل على الحدث ، ولاسيما إذا كان غير محدود القدرة، أو ما اصطلح عليه النحاة بالمشتق من الفعل المتعدي ، فهو كالفعل المتعدي في قدرته على ربط عناصر في الجملة، نحو : **أحافظٌ أخوك القرآنَ.**

وقد يكون اسم الفاعل محدود القدرة،أي: يكون مشتقا من الفعل اللازم ؛ فيكتفي بمرفوعه ،أي: الفاعل، نحو : **أحاضرٌ أخوك .**

ومن المعروف عند النحاة أن الوصف يشبه الاسم في مجيئه مسندا إليه، فهو في مثل:(أحاضر أخوك)، (مبتدأ)، ثم تتشكل العلاقات بعده بعيدا عن الخبر ، فلا يأتي معه خبر، فصيغة الحدث تفرض نفسها فتتشكل العلاقات بعدها شبيهة بالعلاقات في الجملة الفعلية، ولذلك جعلوا ما بعد الوصف فاعلا سد مسد الخبر، وهو ما يسمى بالوصف المكتفي بمرفوعه.

ففي(حاضر أخوك) علاقة بين عنصرين هما صيغة الحدث وفاعل الحدث ،فـ(أخوك) هو الذي وقع منه الحضور.

محور العلاقات مع هذه الصيغ :

اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، تشارك الفعل في دلالتها على الحدث، فهي تشكل محاور أساسية للعلاقات في الجملة، تدور في فلكها العلاقات الأخرى، وفي مثل هذه الجملة :

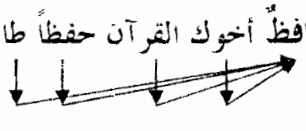

جاءت صيغة الحدث (اسم الفاعل) محورا دارت حوله علاقات أخرى تتضح من الشكل السابق ، وفي مثل هذا التركيب جُعل الحدث محورا أساسيا، أي: غُلّب جانب الحدث على جانب الذات في صيغة(حافظ)؛ ولذلك جاءت العلاقات بعدها في الجملة تنتسب إلى الحدث؛ لأنه هو المراد في الصيغة ، وتم المعنى بالعناصر التي تدور في فلكه .

وفي حالة عدم إرادة الحدث فإن هذه الصيغ تكون محورا فرعيا لا يتم المعنى به و بمتعلقاته، فيتم إضافتها؛ لأن المراد منها الذات وليس الحدث، فهي لا تكوّن حينئذ محورا أساسيا ولا يتم المعنى بها مع متعلقاتها.

فإذا قلت :أحافظُ القرآنِ حفظاً جيداً طاعةً لله ..،فإنه لا يكتمل معنى الجملة ؛لأن اسم الفاعل(حافظ) أضيف إلى (القرآن) والذي هو مفعول به في الأصل، وبذلك تغيب علاقة المفعولية في الجملة، وهي علاقة أساسية في منظومة الحدث مع الأفعال المتعدية.

وتبقى علاقات أخرى لكنها لا تصل بالمعنى إلى التمام، فيحدث فراغ يحتاج إلى أن يسد بعنصر آخر، وهذا العنصر يرتبط مع العنصر الأول في الجملة ، بعلاقة (الإسناد) وهي علاقة ليس لها ارتباط بالحدث الأساسي فتصاغ الجملة على النحو الآتي :

هذا حافظ القرآن حفظا جيدا طاعة لله ، أو حافظ القرآن حفظا جيدا طاعة لله مأجور .

وكذلك الحال مع صيغ المبالغة نحو:(أكتومٌ أخوك السرَّ خشيةَ العاقبة)،فإضافة صيغة المبالغة تتطلب إضافة عنصر آخر لإتمام المعنى، نحو:(هذا كتوم السرِ خشية العاقبة، أو كتوم السرِ خشية العاقبة ناج).

ومن ذلك يتضح أنه إذا تصدر اسم الفاعل أو اسم المفعول أو صيغ المبالغة الجملة فإنها تكون محاور أساسية لمنظومة الحدث، فترتبط الوظائف الأخرى بها.

وإذا لم تتصدر تلك الصيغ الجملة فإنها تكون محاور فرعية، ترتبط بالمحور الأساسي في الجملة، كما يتضح في الجملة الآتية :

زيد حافظٌ القرانَ حفظـاً جيداً طاعةً لله

زيدٌ مُعْطٍ صدقةً من الناسِ رغبةً في الأجرِ

زيدٌ كتومٌ السرَّ خشيةَ العاقبة

ومما سبق نستنتج أن هذه الصيغ تكون محاور أساسية في الجملـة تـدور حولهـا العلاقات، ويتم المعنى بها إذا كانت متصدرة للجملة ،وإذا لم تتصدر الجملة أو كانـت مضافة، فإنها تكون محاور فرعية في بناء جملة أخرى

ثالثا:المصـدر.

المصدر لا يمكن أن يشكل تركيباً مستقلاً يتم به المعنى، مهما ارتبطت بـه مـن وظائف نحوية تشبه الوظائف مع الفعل، وإنما يتطلب وظيفة أخرى هي وظيفـة الخـبر ،بخلاف الصيغ السابقة فإنها قد تشكل تركيبا مستقلا مع ما يرتبط بها من وظائف تشبه الوظائف مع الفعل.

وهو يعمل عند النحاة على ثلاثة أحوال: المصدر المضاف ، والمحلـى بـ(أل) ومجردا عن الإضافة و(أل) ، وهو المنوّن[35]

فالمضاف نحو: إقامـةُ المسـلمِ الصـلاةَ واجبـةٌ.

والمجرد من(أل) والإضافة نحو: إقامـةٌ الصـلاةَ واجـبةٌ.

ومن شواهد استخدام المصدر معرفا بـ(أل) قول الشاعر[36]:

ضعيف النكاية أعـــداءَه يخال الفرار يراخي الأجل

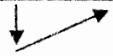

ففي التركيب الأول أضيف المصدر إلى فاعله في المعنى، فألغيت وظيفة الفاعليـــة؛ لأنه لا يراد إثبات فاعل للحدث كوظيفة نحوية؛ وإنما المراد نسبة الحدث إلى فاعله على سبيل الإضافة المحضة .

وعند استخدام المصدر منونا أو معرفا ب(أل) يكون المراد هو الحدث ذاته، من دون الإشارة إلى نسبته إلى فاعل في المعنى؛ لذلك يحذف الفاعل مع المصدر، وقد يحذف معه المفعول؛« لأن المصدر لم يبن لفاعل ولا لمفعول ، وإنما يطلبهما من جهة المعنى».[37]

ويلاحظ في التراكيب السابقة التي جاء فيها المصدر محورا فرعيا أن الحدث متعد؛ لذلك تطلب عنصرا في بنائه، وهو المفعول في الأمثلة السابقة، أما إذا كان الحدث غـــير متعد فلا يتطلب المصدر مفعولا به حينئذ، كقوله تعالى: ﴿ و ما كيـــد فرعـــون إلا في تباب﴾.[38]

اتساع مجال الحدث:

يتسع مجال الحدث بصيغته المصدرية من خلال العلاقات النحوية التي تتكون بينه وبين العناصر الأخرى في الجملة، وذلك نحو:

أعجبني إطلاقُك الطيورَ من أعشاشها صباحاً باحثةً عن رزقها أملاً في الحصول عليه .

فالوظائف التي اتسع بها مجال الحدث بصيغته المصدرية هي : الظرفية (صـــباحا)، الحالية(باحثة)، السببية (أملا) ، ومع اتساع مجال المصدر بهذه الوظائف إلا أنه جـــاء في سياق محور آخر ، هو الفعل (أعجبني)، ولم يكوِّن محورا مستقلا.

ظهور الفاعل مع المصدر:

صرح بعض النحاة بأن المصدر قد يضاف إلى مفعوله فيظهر الفاعل مرفوعا، وقد استشهدوا بشواهد نثرية منها قوله تعالى: ﴿ ولله على الناس حجُّ البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾[39].

«فقد جعلوا (من) فاعلا للمصدر(حج) ، وهذا فيه فساد ، لأنه سيكون المعنى حينئذ : ولله على الناس أن يحج المستطيع، ويلزم منه أن يكون جميع الناس دخلوا في الإثم، إذا تخلف أحد المستطيعين، ... وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة ، لأن الإتيان : بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ ».[40]

وهناك شواهد أخرى نُقضت من أكثر من وجه.[41]

والراجح أن المصدر لا يحتاج إلى ظهور الفاعل، فهو لا يأتي مكتفيا بمرفوعه كبقية صيغ الحدث ،« فقد يراد به الحدث وحده من دون إرادة صاحبه أو زمنٍ أو إيقاعه على شيء »[42] ومنه قوله تعالى:﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾.[43]

الصفة المشبهة:

«تدل الصفة المشبهة على معنى مجرد، وعلى صاحبه الموصوف به ، وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتا زمنيا عاما» .[44]

وهناك من يرى خلاف ذلك ، قال الرضي : «والذي أرى ، أن الصفة المشبهة ، كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ، ليست أيضا موضوعه للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما . ».[45]

وتصاغ الصفة المشبهة باتفاق النحاة من الفعل اللازم؛ ولذلك هي ترفع فاعلا عندهم، و لا تنصب مفعولا .

فإذا جاء بعدها معرفة منصوبة كما في نحو: هذا جميل وجْهَه (بنصب وجهـــه) ، تعرب عند البصريين شبيهاً بالمفعول؛ لأن الصفة المشبهة لا تنصب مفعولا في الأصـــل ، ولذلك جعلوا تلك المعرفة شبيهاً بالمفعول، وليس مفعولا.

ولم يجعلوها تمييزا لأن التمييز عندهم يجب أن يكون نكـــرة ، وأمـــا الكوفيـــون فيجيزون مجيء التمييز معرفة، فالاسم المنصوب بعد الصفة المشبهة يعرب عندهم تمييزا، سواء جاء نكرة أم معرفة.[46]

العلاقات النحوية مع الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ، وذلك يعني أن العلاقات في مجالهـــا تكون محدودة ، فلا تتطلب عناصر إضافية غير الاسم المرفوع ، والذي يعد فاعلا عنـــد النحاة.

وقد تشكل محورا مستقلا مع مرفوعها، وذلك إذا تصدرت، أو حـــين تكتفـــي بمرفوعها نحو: (أجميل وجهك)، وقد وجه عليه من الشعر العربي قول الشاعر[47]:

خبيرٌ بنو لهبٍ، فلا تكُ مُلغيا مقالةَ لهبيٍ إذا الطيرُ مَرّتِ

فـــ(خبير) مبتدأ وهو صفة مشبهة ، و(بنو) فاعل سد مسد الخبر .

وقد خرج البيت على غير ذلك الوجه فقيل: إن (خبير) خبر مقدم ، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر ، وصح الأخبار عن الجمع بصيغة (خبير) لأنه يستوي فيها المذكر والمؤنث والمفرد والجمع.[48] وقد ذهب براجستشر إلى أن النسبة بين الصفة المشبهة ومرفوعهـــا هي نسبة إسنادية بين مبتدأ مؤخر وخبر مقدم ، وبناء على هذا فـــالراجح أن الـــصفة المشبهة لا ترفع فاعلا، ففي قولنا:(مررت برجل كثير أعداؤه)، يكون الخبر قـــد قُـــدِّم، والأصل:(أعداؤه كثير).[49]

وبناء عليه فإنه لا يلزم أن يكون مع الصفة المشبهة فاعلٌ مستترٌ في نحو:(أنـــت حسنٌ وجها) ، كما يذهب إلى النحاة؛ لأنه ليس المراد إثبات القائم بالحـــدث، وإنمـــا

المراد إزالة الإبهام والدلالة على الإيضاح والمبالغة في الجملة فجيء بالتمييز ليدل على ذلك.[50]

اسم التفضيل:

اسم التفضيل يدل على اشتراك شيئين في صفة معينة، الأول يزيد على الثاني منهما، ويدل في أغلب صوره على الاستمرار ما لم توجد قرينة تعارض هذا.[51]

ويرى النحاة أن اسم التفضيل يرفع فاعلا مستترا وجوبا ، مع أنهم يذكرون أن اسم التفضيل مصوغ لبيان التفضيل، فلا يلزم أن يكون الحدث فيه متعديا لنحتاج إلى فاعل له، وقد يأتي وليس مرادا منه التفضيل، وإنما يراد به الصفة كما في قولنا: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)، فالمراد هو وصفهما بأنهما عادلان ، وليس المراد هو التفضيل.[52]

وقولهم بلزوم رفعه لضمير مستتر جاء بناء على زعمهم لرفعه الضمير المنفصل أو الاسم الظاهر،في نحو : (مررت برجل أفضل منه أنت، و مررت برجل أفضل منه أبوه) ، والمتأمل في التركيب يجد أنّ هناك تقديماً وتأخيراً في الجملتين وأن الأصل فيهما: (مررت برجل أنت أفضل منه ، ومررت برجل أبوه أفضل منه).[53]

وقد يشكل اسم التفضيل محورا مستقلا إذا تصدر الجملة، على بعض الآراء، وذالك إذا اكتفى بمرفوعه كما في البيت الشعري[54] :

فخيرٌ نحنُ عندَ النّاسِ منكم إذا الداعي المثوّبُ قالَ : يا لا

وهذا على تخريج بعض النحاة، وقد خرج على التقديم والتأخير فالأصل:(فنحن خير عند الناس منكم). ولكن مجال الحدث بصيغة اسم التفضيل لا يتسع إلى وظائف أخرى فهو شبيه من هذه الناحية بالصفة المشبهة.

ولذلك فالأغلب فيهما أن يكونا محاور فرعية لا رئيسة في التراكيب التي يردان فيها.

نتائج البحث:

1. للحدث صيغ تدل عليه مجردا أو مع معان أخرى.
2. للزمن في الفعل سياقان: سياق داخلي تدل عليه الصيغة الصرفية، وسياق خارجي نحوي يدل عليه التركيب .
3. الصفة لا تدل على الزمن بصيغتها الصرفية وإنما بدلالة السياق.
4. قدرة الفعل على طلبه عناصر في الجملة لها دور في تشكيل علاقات نحوية في الجملة .
5. منظومة العلاقات مع الفعل اللازم (الفعل والفاعل) ومع الفعل المتعدي (الفعل والفاعل والمفعولات) ولا يتوقف مفهوم الجملة الفعلية على الفعل والفاعل.
6. فكرة المحورية يمكن أن تكون بديلا عن الإسناد في الجملة الفعلية، فالجملة الفعلية هي التي يكون الفعل فيها محورا أساسيا.
7. الفعل واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة تكون محاور مستقلة، تفيد معنى تاما مع ما يتعلق بها من عناصر أخرى في التركيب، أما المصدر فلا يشكل محورا مستقلا، وإنما يكون في نطاق محور آخر.
8. الصفة المشبهة لا يكون معها فاعل كما قال النحاة، فالعلاقة معها علاقة إسنادية من مبتدأ وخبر، حصل بينهما تقديم وتأخير.
9. اسم التفضيل لا يظهر معه فاعل كما قال النحاة فما يظهر يمكن تأويله على التقديم والتأخير.

وبناء على ما تقدم من نتائج للبحث فإن الباحث يوصي بأن ينكب الباحثون على دراسة العلاقات النحوية ذات الصفة المحورية في سياقاتها دراسة دلالية، لأنها تسهم في تقريب فهم التراكيب النحوية وتسهيل تحليلها، وتكون أساسا لفهم أوسع لمادة النحو.

الهوامش :

[1]- (الجرجاني): الشريف علي بن محمد،التعريفات ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1983م، (173).

[2]- ينظر أبي القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق:مازن المبارك،دار النفائس ـــ بيروت،ط4، 1982م،(53).

[3] - جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر ، تقديم: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط1، 1984م،(2/ 38).

[4]- ينظر عباس حسن، النحو الوافي ، دار المعارف المصرية،1975م،(3 /182)، معاني النحو، د.فاضل السامرائي، دار الفكر ـــ عمان، ط2، 2002م، (126/3).

[5] - ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985م ، (107).

[6] - النحو الوافي (3/ 225) .

[7] - ينظر ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ـــ2006م، (507/1،506).

[8] - (سيبويه): عمرو بن عثمان ،الكتاب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،عالم الكتب ـــ بيروت،ط3، 1983م، (33/1).

[9]- الإيضاح في علل النحو (53).

[10]- ينظر اللغة العربية معناها ومبناها (107)

[11]- ينظر النحو الوافي (182/3)

[12]- اللغة العربية معناها ومبناها(102).

[13]- السابق (98).

[14]- ينظر النحو الوافي (3/ 182)

[15]- ينظر اللغة العربية معناها ومبناها (102)

[16]- النحو الوافي (3/ 238)

[17]- فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر ـــ عمان، ط2، 2002م، (153/3).

[18]- سورة الأنعام (95)

[19]- سورة الأنعام (96).

[20] - النحو الوافي (38/3)، اللغة العربية معناها ومبناها، (99).

[21]- (المسدي): عبد السلام و(الطرابلسي) محمد الهادي، الشرط في القرآن الكريم في ضوء اللسانيات الحديثة، ، الدار العربية للكتاب ـــ تونس،1985م، (13).

22- ابن مالك ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر- دمشق، ط 1980م، (34/1).

[23]- اللغة العربية معناها ومبناها، (207).

[24] - الكتاب (194،33/1).

[25] - ينظر مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية-بيروت ط13، 1973م، (31/1).

[26] - ينظر (ابن يعيش): يعيش بن علي ، شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت، د.ت، (7 /65).

[27] – من الوسائل التي تزيد من قدرة مثل هذه الأفعال:همزة النقل، تضعيف عين الفعل، تحويل الفعل إلى صيغة:فاعل، أو استفعل، أو تضمينه معنى فعل آخر متعد،ينظر النحو الوافي:(2/159-170).

[28] – ينظر جامع الدروس العربية (1/ 43).

[29] – منظومة الحدث : هي مجموعة الوظائف النحوية التي ترتبط بصيغة من صيغ الحدث بعلاقة ما في سياق تركيبي .

[30] – ينظر(نحلة): محمود أحمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، ، دار المعرفة الجامعية ـــ الإسكندرية،ط1991م، (149).

[31] – ينظر: رضي الدين الاسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د.ت، ط ، (300/1)،و الأبعاد المعنوية للوظائف النحوية، أسامة كامل بركات،دار الفرقان ـــ عمان ،ط(2004)، (83).

[32] – ينظر خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جامعة الكويت،د.ت، (99).

[33] – ينظر (عبادة): محمد إبراهيم، الجملة العربية مكوناتها أنواعها وتحليلها، مكتبة الآداب–القاهرة، 1982م، (36).

[34] – معاني النحو (3/150- 151).

[35] – ينظر شرح ابن عقيل (2/ 88).

[36] – البيت من شواهد سيبويه(1/99) التي لا يعرف قائلها ويستشهد به على إعمال المصدر المحلى بـــ(أل)، وهو من شواهد ابن عقيل برقم (247)،(2/88).

[37] – (ابن الشجري):هبة الله علي بن حمزة العلوى ، أمالي ابن الشجري، تحقيق:د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة ، (رسالة دكتوراة –جامعة القاهرة ،1978م)، (3 / 200)، الأشباه والنظائر (2/226).

[38] – سورة غافر(37).

[39] – سورة آل عمران (97).

[40] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – بيروت، 1985، (591).

[41] – يوسف صيداوي. انظر الكشاف، دار الفكر– بيروت ، ط1، 1999م، (2/857-809).

[42] – معاني النحو (3 / 130).

[43] – سورة البقرة (299).

[44] – النحو الوافي (3 / 83).

[45] – شرح الكافية (3 /431).

[46] – ينظر الكشاف (2 / 811).

[47] – ينسب هذا البيت لرجل طائي لا يعرف اسمه ، وفيه شاهد على إعمال الوصف من غير أن يعتمد على شيء وهو مذهب الكوفيين و الأخفش، ويؤوله البصريون على أن (خبير) خبر مقدم، وبنو (مبتدأ) مؤخر والبيت من شواهد ابن عقيل برقم (41)، (1/184).

[48] – انظر شرح ابن عقيل (1/ 183 – 184).

[49] – ينظر براجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية ، مكتبة الخانجي – القاهرة ،1982م، (148) .

[50] – فاضل السامرائي، الجملة والمعنى ، دار الفكر – عمان ،2003م، (215).

[51] – النحو الوافي (3 / 394) .

[52] – الكفاف (632/2).

[53] – السابق (632/2).

[54]– ينسب هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي ويستشهد به على رفع الوصف لفاعل يسد مسد الخبر من غير أن يعتمد على شيء وهو من شواهد ابن عقيل رقم(40)، (182/1).

مصادر البحث ومراجعه:

أولا : القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ثانيا: الكتب الأخرى.

1. الأبعاد المعنوية للوظائف النحوية، أسامة كامل بركات،دار الفرقان ـــ عمان ،ط(2004).
2. الأشباه والنظائر للسيوطي، تقديم: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط1، 1984م.
3. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط1، 1985م.
4. أمالي ابن الشجري، لهبة الدين علي بن حمزة العلوى المعروف بابن الشجري، تحقيق :د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، (رسالة دكتوراه –جامعة القاهرة ،1978م).
5. الإيضاح في علل النحو،لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق:مازن المبارك،دار النفائس ـــ بيروت،ط4، 1982م.
6. التطور النحوي للغة العربية،براجشتراسر، مكتبة الخانجي – القاهرة ،1982م.
7. جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية–بيروت ط13، 1973م.
8. الجملة العربية مكوناتها أنواعها وتحليلها، د.محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب–القاهرة، 1982م
9. الجملة العربية والمعنى، د فاضل السامرائي ، دار الفكر – عمان ،2003م.
10. حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية–القاهرة، د.ت.
11. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت ـــ 2006م.
12. شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د.ت،ط.
13. شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب،بيروت، د.ت.
14. الشرط في القرآن الكريم في ضوء اللسانيات الحديثة،عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب ـــ تونس،1985م.

15. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د.خليل عمايرة، جامعة اليرموك،د.ت.
16. الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،عالم الكتب ــ بيروت،ط3، 1983م.
17. الكفاف، يوسف صيداوي ، دار الفكر- بيروت ، ط1، 1999م.
18. اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية، د.عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال-الدار البيضاء، ط3، 1993م.
19. اللغة العربية معناها ومبناها،د.تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985م.
20. المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرَين، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة 1958م.
21. المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر -دمشق، ط 1980م.
22. معاني النحو، د.فاضل السامرائي، دار الفكر ــ عمان، ط2، 2002م.
23. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – بيروت، 1985م.
24. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية ،1990م.
25. النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، دار المعارف المصرية، 1975م.
26. نظام الجملة في شعر المعلقات،د. محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية ــ الإسكندرية،ط1991م.